اغلاط المولدين

(تابع لما قبل)

فتحصَّل من ذلك كلهِ ان المُجمَع على صحتهِ من اللغة هو كلام اهل الجاهلية ومن تلاهم من المخضرَمين ممن نشأ قبل عهد الاسلام وهو الذي جمعهُ اصحاب المعجمات العربية من القرآن والشعر واثبتوهُ في مصاحفهم. ويلحق بهِ ما تلقَّوهُ عمن بقي لعهدهم من العرب الخلَّص اي الذين لم يختلطوا بالاعجام وهم اهل البادية كما فعل الازهري صاحب التهذيب والجوهري صاحب الصحاح وغيرهما من متقدمي ائمة اللغة . واما ما سوى ذلك من كلام المولَّدين وهم اهل الامصار فالمقبول منهُ ما كان قائلهُ من علمآء العربية كما نبه عليهِ الزمخشريّ فيما نقلناهُ قريباً والمراد بذلك ان يكون على بيّنةٍ من معاني اوضاع اللغة عارفاً بطرق اشتقاقها ومجازها فاذا اتى باللفظة المحدثة جآء بها على اسلوب العرب وطريقتها حتى كانها من اوضاعهم والى هذا الاشارة في قولهِ فاجعل ما يقولهُ بمنزلة ما يرويهِ . قلنا واذا كان هذا هو المرجع في تصحيح الفاظ المولدين وبعبارةٍ اخرى اذا كان اللفظ انما تُعتبَر صحتهُ وعدمها بمقايستهِ على اوضاع العرب فأَحرِ بهذا الحكم ان يُطلَق في كل لفظٍ مولَّد سوآءٌ كان قائلهُ من العلمآء ام من غيرهم بل فيما يُروَى عن العرب انفسهم اذا لم تثبت روايتهُ عنهم وهو ما اشار اليهِ ابن جنّيّ فيما نقل عنهُ صاحب الاقتراح . والا فانك اذا تتبعت كلام كثير من علمآء العربية كابي تمّام والبحتري والمتنبي والحريري وغيرهم

وجدتهُ لايخلو من كثير من الالفاظ التي ردّها عليهم الناقدون لخروجها عن السَنَن المتعارَف في اللغة على ما سترى من امثلة ذلك في هذا الفصل ان شآء الله

وقد قدّمنا في غير هذا الموضع ان للوضع اللغويّ ثلاثة طرق وهي الارتجال والاشتقاق والمجاز . فاما الارتجال فقد استوفاهُ الواضعون الاولون فلم يبقَ للمتأخر الا ان يستخدم اوضاعهم باعيانها وهي اصول الموادّ التي جمعها أئمة اللغة . واما الاشتقاق فهو اما ان يقاس في كل ما يحتملهُ من الفاظ اللغة على العموم وهو المنصوص عليهِ في كتب الصرفيين من نحو بنآء المضارع واسم الفاعل وغيرهما . واما ان يقاس في طوائف مخصوصة من اللفظ تبعاً لما تدل عليهِ من المعاني كبنآء فِعلة بالكسر للقِطعة من الشيء وبنآء افتعل للاتخاذ ونحو ذلك مما نبهنا على اشهر امثلتهِ في مقالة اللغة والعصر وهو المقصود من بحثنا في هذا الموضع . واما المجاز فهو اما ان تكون قرينتهُ المشابهة او غيرها الثاني المجاز المرسل والاول الاستعارة وهي اما ان يكون المقصود بها المبالغة في معنًى من المعاني المعتبرة في المشبَّه كقولك رأيت اسداً يرمي النبال فيطلق لفظ المشبه بهِ على المشبه في تلك الحال فقط واما ان يراد بها مطلق تشبيه شيء بآخر في هيئتهِ الحسية او المعنوية كما في قولك يد الرحى ونَبَض البرقُ فيلزم المشبَّه لفظ المشبه بهِ ويكون كانهُ قد وُضع لهُ . وقد استوفينا الكلام على هذا النوع في مجلد السنة الخامسة من هذه المجلة تحت عنوان المجاز وهو المعوَّل عليهِ فيما نحن فيهِ . وانت اذا تتبعت الفاظ اللغة المتفرعة عن الموادّ الاصلية وجدتها

باسرها ترجع الى هذين البابين وهو ما ينبغي اعتبارهُ في كل لفظٍ احدِث بعد العهد الاول فما وافقهُ جاز استعمالهُ والا فهو مردود . وذلك انهُ لما كان المولَّد مقيَّداً باوضاع العرب لا يَسَعهُ الخروج عنها واليها مرجعهُ فيما يحتاج اليهِ للتعبير عن المعاني المُحدَثة لزمهُ ان لا يخرج في استعمال تلك الاوضاع عن القانون الذي درجت عليهِ العرب حتى تكون اللغة كلها قديمها وحديثها مشاكلةً بعضها لبعض جاريةً في سَنَنٍ واحد وأُسلوبٍ لا يختلف . والا فلو جاز لكل احدٍ ان يضع ما شآء من اللفظ من غير مراعاة قانونٍ معلوم لم يبقَ دليلٌ على المعاني المقصودة من اللغة وامتنع التفاهم بها اذ يكون لكل واحدٍ لغةٌ يرتجلها لنفسهِ . وحسبك من امثلة ذلك ما سبق لنا سردهُ تحت عنوان لغة الجرائد مما جازف فيهِ بعض كتّابنا فخرجوا بهِ الى ما لا يمكن ردّهُ الى نقلٍ ولا اشتقاق صحيح ولا يُفهَم المراد منهُ الا بالقرينة

واذا بحثت وجدت منشأ ذلك اما الجهل بمعاني اوضاع اللغة ومَصُوغاتها فيغلط الكاتب من حيث لا يدري وهو الاكثر في ايامنا واما العدول عن المتعارَف في النقل والقياس لضرورة وزنٍ او قافية او فاصلة او جناس وهو ادعى الحالين الى فساد ابنية اللغة وانتشار الغلط فيها لان تلك الضرورات اكثر ما تقع في كلام الخاصّة ممن يوثق بكلامهِ ويُقتدَى بهِ وليس كل احدٍ يميز مواقع الضرورة من غيرها فيفشو الغلط بغير نكير . وهذا الذي ذكرناهُ غير خاصّ بالمولدين من اهل اللغة ولكنهُ كان يقع مثلهُ لعهد الجاهلية ايضاً كما قدّمناهُ في اوائل هذه المقالة غير انهُ لم يكن يشيع شيوعهُ بعد ذلك لاستحكام ملكة اللغة في أولئك القوم بحيث لم يكونوا يقبلون

اللفظة الشاذّة الا اذا امكن ردها الى وجهٍ من القياس ولو على سبيل التمحل كما سبقت الاشارة اليهِ . وبخلاف ذلك الحال عند من جآء بعدهم ولا سيما في الزمن المتأخر لبُعد العهد بالواضعين وفقد ملكة اللغة من المتكلمين بها حتى ترى في ايامنا هذه من يحتجّ بكل لفظٍ يقرأهُ في كلام احد السالفين سوآءٌ كان جاهليًّا ام مولَّداً ومن علمآء العربية ام من عامّة الكتّاب او الشعرآء وسوآءٌ كان ذلك اللفظ صادراً عن ضرورة ام عن جهلٍ بضوابط اللغة وموافقاً للمنصوص عليهِ في كتب اللغة ام مخالفاً لهُ . وحجتهم في هذا الاخير ان ما نجدهُ بين الواح المُعجَمات ليس هو اللغة كلها وانهُ قد بقي شيءٌ كثير يؤخذ من تضاعيف صحف الادب والتاريخ وغيرها فاذا وُجد ثمة من اللفظ ما لم يُذكَر في كتب اللغة لم يكن عدم ذكرهِ دليلاً على انهُ ليس مما نطقت بهِ العرب لجواز ان يكون مما سقط عن اصحاب المُعجَمات . وهي كما ترى من غريب الدعاوي بعد ما عُلم من حرص الذين جمعوا اللغة على الاحاطة بجميع الفاظها حتى استقرَوا لها اشعار العرب واستظهروا بها على اثبات ما نقلوهُ ولم يقنع بعضهم حتى رحل الى قبائل البادية واقام بينهم زمناً يلتقط اللغة من افواههم . بل لا جرم ان هذا القول مما يفضي الى افساد اللغة من اصلها لان اقل ما فيهِ سقوط الاحتجاج بكتب اللغة وحينئذٍ فلا يبقى في الكلام ما يثبت عليهِ شبهة التحريف او الغلط لجواز ان يقال انهُ مما اغفل اللغويون ذكرهُ . وبعدُ فاذا سلمنا ان تلك الالفاظ هي نطق العرب بعينهِ كما يزعمون وهي لم تُذكَر في كتب اللغة ولم ترد في شعرٍ قديم فكيف وصلت الى اصحاب

تلك المؤلفات ثم ما الدليل على انها نُقلت الينا كما نطق بها قائلوها . وقد علمت ان ائمة اللغة منعوا الاحتجاج بالحديثِ لِما عرض لهم من الشبهة في صحة نقلهِ فاذا كان هذا مبلغ الثقة بنَقَلَة الحديث مع قربهم من صدر الاسلام فما الظن بمن جآء بعدهم الى يومنا هذا . ثم انهُ على تسليم ان هذه الالفاظ نُقِلت على اصلها وليس من ينكر ان اللغة قد دخلها كثيرٌ من الفساد وهو ولا شك مما لا يبرأ منهُ كلام أولئك المؤلفين كما لم يبرأ منهُ كلام غيرهم فكيف يميَّز بين ما بقي على صحتهِ وما دخلهُ الفساد وما القانون الذي يُرجَع اليهِ في مثل ذلك . فان قيل انّا نقيس كلامهم بكلام العرب فان وافقهُ فهو صحيح والا فهو فاسد قلنا هـذا يُسقِط دعوى السماع لان القياس ليس شرطاً فيهِ وهو انما يصار اليهِ بعد انتفآء السماع كما سبق لنا ذكرهُ فعادت المسئلة الى ما قرّرناهُ

والظاهر ان اصل هذه الدعوى مبنيٌّ على ما جآء في المزهر من قولهم ان كلام العرب لا يحيط بهِ الاّ نبيّ ثم ما جآء بعد ذلك من قول ابن فارس ذهب علمآؤنا او اكثرهم الى ان الذي انتهى الينا من كلام العرب هو الأقلّ. قلنا نعم لكن هذا القول من وادٍ والذي ذهبوا اليهِ من واد فان مراد ابن فارس ان اكثر اللغة قد ذهب من الالسنة ولم يبقَ لذلك العهد من يعرفهُ لا ان الذين نقلوا اللغة ذكروا بعضاً منها واغفلوا بعضاً لانهُ يقول في عنوان هذا الباب ان الذي جآءنا عن العرب قليلٌ من كثير وان كثيراً من الكلام ذهب بذهاب اهلهِ . على انهُ سرَد بعد ذلك امثلةً من ذلك الكثير وهي الفاظٌ ذكر انهم لم يهتدوا الى حقيقة معناها وانهم فسروا بعضها من طريق

الاحتمال كقولهم كَذَبك كذا وعنك في الارض وعبدٌ مُسبَع وخآءٍ بكما وخآءٍ بكم الى ما اشبه ذلك وليس فوت مثل هذا مما يُعَدّ نقصاً في اللغة ولا هذه الالفاظ واشباهها مما يدخل في دعوى أولئك القائلين . واما ما سوى ذلك من الالفاظ التي حرصوا على جمعها وتدوينها فلا شك انهم لم يهملوا شيئاً من اصول الموادّ التي عليها المعوَّل في السماع وان وُجِد ما سهوا عن ذكرهِ فهو في الغالب من الالفاظ التي يرجع حكمها الى القياس . وقد ذكرنا في غير هذا الموضع اننا عثرنا في القاموس على نحو ست مئة لفظة لم تُذكَر في مظانّها واكثر هذه الالفاظ من ذلك على ان منها ما لا يخلو من سبق قلم وقد يكون بعضهُ من خطأ النساخ . ولا بأس ان نورد لك بعض هذه الالفاظ مع الكلام على كلٍّ منها وبيان ما فيهِ زيادةً في التبصرة والله وليّ الهداية

(ستأتي البقية)

البخت

قرأنا في احدى المجلات الانكليزية مقالةً تحت هذا العنوان بقلم احد الكتّاب الانكليز المسترجون هولت سكولن فاحببنا نقلها الى العربية لما فيها من الآرآء السديدة في هذا المعنى الذي يشغل افكار الجمهور في كل حين قال

نجد كثيرين من الناس يتشكون من بختهم فكلما صادفوا امراً معاكساً لرغائبهم ومخالفاً لامانيهم تململوا وقالوا « نحن سيئو البخت » ونرى غيرهم ممن تختلف طوالعهم بين فوزٍ واخفاق فلا نكاد نجدهم